

**THE APPLICATION OF ISLAMIC FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS IN
LIBYAN ISLAMIC BANKING SECTOR: CHALLENGES AND ANALYSIS**

**تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا: تحديات
وتحديات**

Mohammed Ali Alshaebiⁱ & Ahmad Che Yaacobⁱⁱ

ⁱ (Corresponding Author). Ph.D Candidate, Islamic Civilisation Academy, Universiti Teknologi Malaysia. alshaibe232@yahoo.com

ⁱⁱ Associate Professor. Islamic Civilisation Academy, Universiti Teknologi Malaysia. ahmadcy@utm.my

Abstract	<p><i>This study illustrates the extent application of the Islamic Financial Accounting Standards issued by Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) in the Islamic banking sector in Libya And the difficulties are facing it from the viewpoint of employees. The descriptive analytical approach was used, through literature review of books and scientific studies on Islamic financial accounting standards, and analysis data by the statistical analysis package SPSS. Data were collected by a questionnaire was designed and distributed to members of the study community and verified its validity and stability. One of the important results of this study is that the employees of the Islamic banking sector in Libya have a willingness to apply the Islamic Financial Accounting Standards issued by (AAOIFI), and the Islamic banking sector in Libya suffers from slow and non-serious of senior administrations in moving towards the application of these standards. The study also recommended reconsidering the training and qualification programs for employees in the Islamic banking sector in Libya and paying attention to the educational materials in Libyan colleges and universities to create a professional cadre scientifically and legitimately qualified to practice Islamic banking and apply its standards.</i></p> <p>Keywords: <i>Financial, Accounting, Standards, Banking, AAOIFI.</i></p>
-----------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

<p>تناولت هذه الدراسة معايير المحاسبة الإسلامية في قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا ومدى الالتزام بها والصعوبات التي تواجه تطبيقها من وجهة نظر الموظفين، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي باستعراضه للأدبيات العلمية السابقة من كتب ودراسات علمية تناولت موضوع معايير المحاسبة المالية الإسلامية، والمنهج التحليلي باعتماده لاستبانة صُممت ووزعت على أفراد من عينة الدراسة، وتم التأكد من صدقها وثباتها. وقد أثبتت النتائج التي توصل إليها الباحث بعد تحليل البيانات أن الموظفين في قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا لديهم الرغبة الواضحة في التحول نحو تطبيق معايير</p>	ملخص البحث
-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------

المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وأن هناك بعض المعوقات والصعوبات التي تحول دون تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا حيث يعود ذلك إلى بطء وعدم جدية الإدارات العليا للقطاع في التحول نحو تطبيق هذه المعايير. كما أوصت الدراسة بإعادة النظر في برامج تدريب وتأهيل الموظفين في قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا والاهتمام بالمواد التعليمية في الكليات والجامعات الليبية لخلق كوادر مهنية مؤهلة علمياً وشرعياً من ممارسة الصيرفة الإسلامية وتطبيق معاييرها.

الكلمات المفتاحية: المالية، المحاسبة، المعايير، الصيرفة، AAOIFI.

مقدمة

منذ بروز الصيرفة الإسلامية منتصف سبعينيات القرن الماضي استطاع العمل المصرفي الإسلامي التطور والنمو بشكل متسارع لتصبح المصارف الإسلامية الجانب الأبرز في تطبيق الإقتصاد الإسلامي في دول عديدة، وبالرغم من نموها وانتشارها في بلدان مثل ماليزيا وباكستان والبحرين والسودان وتأديتها دور فعال في الرفع من المستوى الاقتصادي بشكل عام إلا أن المصارف الإسلامية لاتزال توصف بالمؤسسات المالية الحديثة نسبياً. وهذا ما يجعلها في تحدي أمام النظام المالي التقليدي، من أبرز هذه التحديات ما يتعلق بمعايير المحاسبة الإسلامية وتطبيقها داخل المؤسسات المالية الإسلامية عامةً والمصارف الإسلامية بصفة خاصة، فطبيعة المنتجات المالية الإسلامية مختلفة لذلك فهي تتطلب معياراً محاسبياً منفصلاً (Mohammed, 2018).

ويرى الكثير من المهتمين بالعمل المصرفي الإسلامي أن النظم المحاسبية المطبقة في معظم المصارف الإسلامية ماهي إلا تعديل للنظم المطبقة في المصارف التقليدية، بحيث تتلائم مع طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي وتتوافق مع الشريعة الإسلامية (عبد العال، ٢٠١٣). مع العلم أن المحاسبة الإسلامية برزت إلى الوجود منذ ظهور الإسلام وهي ضاربة في الأصالة، وهذا ما يوحي بحاجة الصيرفة الإسلامية إلى صياغة معايير محاسبية إسلامية توضح المعالجات المحاسبية الواجب إتباعها في المصارف الإسلامية على أسس ومبادئ محاسبية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وتتوافق مع أهداف المصارف الإسلامية بعيداً عن الشبهات والممارسات المحرمة في المصارف التقليدية، وهذا ما دعت إليه وأوصت به العديد من المؤتمرات التي تناولت مواضيع تتعلق بالمصارف والمؤسسات الإسلامية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فكرة إعداد معايير محاسبية موحدة خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بدأت بورقة مهمة قدمها البنك الإسلامي للتنمية في الاجتماع السنوي لمحافظة البنك في إسطنبول سنة

١٩٨٧م نتج عنها تكوين لجانٍ مختلفة ضمت العديد من علماء الشريعة والمحاسبة، ومسؤولين في المصارف الإسلامية، وذوي الاهتمام بالصرافة الإسلامية (الصافي، ٢٠٠٧)، الأمر الذي أدى إلى إنشاء (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions). والتي تأسست في فبراير سنة ١٩٩٠م في الجزائر، وسُجّلت في البحرين سنة ١٩٩١م. وهي مؤسسة دولية مستقلة لا تهدف للربح، الغرضُ منها تطوير الفكر المحاسبي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وإعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

ويذكر سعيد (٢٠١٥) إن إعداد وتطبيق معايير محاسبية خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية يعتبر من أهم أدوات تنظيم العمل المحاسبي وإن اعتماد معايير محاسبية إسلامية يساعد في إجراء عمليات المقارنة وإتخاذ القرارات والتأكد من صحة وسلامة العمل بهذه المؤسسات، وإن عدم الالتزام بتلك المعايير قد يؤدي إلى مخالفات شرعية، وهو أمر غير مقبول لأي مؤسسة مالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية لا سيما المصارف الإسلامية.

وفي ليبيا يُعاني القطاع المصرفي بصفة عامة من عدم الحداثة وتعرض للعديد من التقلبات والتغيرات في نظامه وأنشطته، حيثُ شهد عدة تطورات ومرحلة مراحل عبر تاريخه، فهو يتكون من منظومة مصرفية بُنيت على النظام التقليدي منذ تأسيسه، وإن القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي تعتمد على الأسس التقليدية للمصارف (CBL، 2006). وعلى صعيد الصيرفة الإسلامية، تعتبر ليبيا من أحدث الدول التي إنضمت إلى التوجه نحو العمل المصرفي الإسلامي، فالتجربة الليبية مازال في خطواتها الأولى (الزعي و آخرون، ٢٠١٣).

فقد بدأت الإنطلاقة نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا من خلال مصرف الجمهورية عبر إفتتاحه لعدد من النوافذ والفروع الإسلامية سنة ٢٠٠٩م، وتبني صيغ للتمويل والإستثمار الإسلامي وقد أطلق عليها في ذلك الوقت تسمية (المنتجات المصرفية البديلة) وكان هذا في إطار منشور مصرف ليبيا المركزي للمصارف التجارية الصادر بتاريخ ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٩م، وقد عرّف هذا المنشور المنتجات المصرفية البديلة بأنها أدوات وصيغ تمويل وإستثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد حدد المنشور ثلاثة صيغ وهي: المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، وبعد ذلك أتاح المنشور صيغ أخرى مثل الإجارة والسلم والاستصناع (الطراد، والحوقي، ٢٠١٠).

وتوالى التعليمات من قبل مصرف ليبيا المركزي حول كيفية محاسبة ومراجعة المنتجات المصرفية البديلة والتي تتوافق مع أحكام الشريعة حيث جاء منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (٢٠١٠/٩) بشأن ضوابط وأسس تقديم المنتجات المصرفية البديلة والتي طالب فيها جميع المصارف التجارية التي تقدم خدمات ومنتجات مصرفية بديلة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية طالبهم بضرورة اتباع والتزام أفضل

الممارسات والمعايير المتعلقة بإدارة وتنظيم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية استناداً إلى معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية المحاسبية (AAOIFI) وتطبيقها من خلال الفروع والنوافذ الإسلامية لديها. وحققت إيرادات المصارف من صيغ التمويل الإسلامي ارتفاعاً من مبلغ (٧٣٠,٢) مليون دينار عام ٢٠١١م، إلى مبلغ (١٤٧٧,١) مليون دينار عام ٢٠١٢م، ونسبة نمو بلغت (١٠٢,٢) % (BTI, 2012).

وبعد سنة ٢٠١١ ونتيجة لتغير النظام السياسي في ليبيا، حدثت تغيرات كبيرة كان من أهمها تعديل القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ بموجب القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٢م، وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، والذي شكل علامةً فارقةً في التحول نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا، واستناداً على هذا القانون أقر المؤتمر الوطني العام قانوناً بشأن منع المعاملات الربوية لسنة (٢٠١٣) حيث نصت المادة رقم (١) بالآتي: "يُمنع التعامل بالفوائد الدائمة والمدينة في جميع المعاملات المدنية والتجارية التي تجري بين الأشخاص الطبيعية والإعتبارية، ويظل بطلاً مطلقاً كل ما يترتب على هذه المعاملات من فوائد ربوية ظاهرة أو مستترة"، ونصت المادة رقم (٥): "يتعين على الجهات ذات العلاقة تنظيم المعاملات المدنية والتجارية والمصرفية بما يتوافق كلياً مع الشريعة الإسلامية" (قانون المؤتمر الوطني العام، ٢٠١٣). وكان هذا القانون والذي أُخذ على عجل هو الدافع الإلزامي والإلزامي للمصارف التقليدية للتحول نحو الصيرفة الإسلامية دُفعةً واحدة وفي وقتٍ محدد (فركاش، ٢٠١٤)، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول قدرة وإمكانية المصارف العاملة في ليبيا على تطبيق نظام للصيرفة الإسلامية وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية.

وحقيقة الأمر اليوم، إن الصيرفة الإسلامية في ليبيا ما تزال تواجه العديد من الصعوبات للوصول إلى نظام مصرفي إسلامي متكامل يتفق مع الشريعة الإسلامية، فبالرغم من صدور قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٣م، من المؤتمر الوطني العام أعلى سلطة تشريعية في ليبيا إلا أنه يمكن ملاحظة أن هناك بطء شديد في عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية، وأن هناك حاجة إلى توفير عدد من المتطلبات ورسم آليات للتحول بشكل سلس وصحيح (أبو زيد، ٢٠١٨).

وتأتي هذه الدراسة للتعرف على واقع تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا، وذلك من وجهة نظر الموظفين باعتبار أن الكادر البشري من أهم العناصر التي يعتمد عليها العمل في القطاع المصرفي، ومن هنا تأتي أهداف الدراسة بمحاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما مدى تطبيق والتزام قطاع الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية بتطبيق معايير المحاسبة المالية

الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI)؟

٢. ماهي المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) في المصارف الليبية؟

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع معايير المحاسبة المالية الإسلامية في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تعتبر هذه المعايير دستوراً ومنهجاً تعتمد عليه المؤسسات المالية الإسلامية في قيامها بأعمالها وممارسة نشاطاتها المناطة بها، وذلك لما لها من خصوصية واختلاف عما تمارسه المؤسسات المالية التقليدية. ويرجع ذلك لاختلاف طبيعة المنتجات الإسلامية عن المنتجات التقليدية الأمر الذي يتطلب وجود معايير محاسبية منفصلة، وهذا ما أكده محمد (Mohammed, 2018) في دراسته لمحددات تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في العراق، وجد الباحث أن الإعداد المؤسسي والحاجة إلى المحاسبة وتعليم المحاسبة الإسلامية من المحددات الهامة لتطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية في العراق. ويقول الباحث إن هذه الدراسة ستكون مفيدة للباحثين وصانعي السياسات والبنوك الإسلامية في تطوير مفاهيم معايير المحاسبة المالية الإسلامية.

وفي ذات السياق، ناقش ساريا وحنيفا (Sarea & Hanefah, 2013) مدى اعتماد معايير المحاسبة الإسلامية في الدول المتقدمة والنامية وكذلك مستوى الإمتثال للمعايير المحاسبية المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) من قبل المصارف الإسلامية من خلال مراجعة الأدبيات بشكل عام، وجدت الدراسة إن معايير المحاسبة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) هي الخيار الأفضل لتقليل التكاليف وزيادة الاستثمارات الأجنبية وثقة المستثمرين، وأوصت الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI).

وفي دراسة أخرى حول تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية أجراها (الزعي، وآخرون، ٢٠١٣) تناولت أهم المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة للتحويل إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية، وتوصلت إلى أن المتطلبات اللازمة للتحويل إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية متوفرة في البنوك الإسلامية الأردنية، كما يوجد لدى موظفي البنوك الإسلامية الأردنية إدراك بأهمية استخدام معايير المحاسبة المالية الإسلامية في عملهم، وأن المشكلة التي تواجه البنوك الإسلامية الأردنية للتحويل إلى تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية ناتجة عن الجهات الخارجية ممثلة بالبنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية الأردنية وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين. وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات الأكاديمية ذات الصلة.

ولعل دراسة (جبر، ٢٠١٧) من أهم الدراسات النقدية التي تناولت الموازنة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية، حيث إستعرض فيها الباحث الفكر المحاسبي الإسلامي بكل خصائصه وتطبيقاته، والربط بين الجانب الأخلاقي والجانب الفكري مما يزيد من الفجوة بين المعايير الإسلامية والمعايير الدولية، وأوضح أهم التحديات التي تواجه الموازنة بين معايير المحاسبة والمراجعة في المصارف الإسلامية (AAIOFI) والمعايير الدولية (IASB) في وقتنا الحالي، كما ذكرت الدراسة أن المعايير الدولية (IASB) غير قادرة أصلاً على معالجة وإدراك الجوانب الدقيقة الخاصة بالصرافة الإسلامية كما أن هناك إشكالية أيضاً في المصارف الإسلامية، حيث لا يوجد نموذج موحد وعملي لضبط المعاملات المصرفية محاسبياً وشرعياً (التنميط). وبهذا أوصى جبر (٢٠١٧) إلى بذل المزيد من الجهد والتعاون من قبل فقهاء الفكر المحاسبي الإسلامي في استنباط الأسس المحاسبية وتطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية، كما أوصت السلطات التنفيذية والرقابية بإيلاء المزيد من الاهتمام للمحاسبة الإسلامية وعدم الرضوخ لضغوط مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) التي تحاول فرض معاييرها في حيز التمويل الإسلامي.

أما فيما يخص الدراسات السابقة التي تناولت معايير المحاسبة الإسلامية في قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا، فقد جاءت دراسة (أعمار، ٢٠١٧) لتتناول مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المراجعة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية مع معيار المحاسبة المالية رقم (٢) بعنوان المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تعتبر المراجعة الإسلامية من أهم الأساليب والصيغ التي توجهها إليها قطاع الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية وذلك لتنمية استثماراتها، وتوصلت الباحثة إلى أن هناك بعض الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية عند تطبيق المعيار تتمثل في عدم اهتمام إدارات المصارف بضرورة توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المراجعة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم (٢)، وعدم اهتمام الموظفين المختصين بالمعالجة المحاسبية للمراجعة المصرفية وعدم قدرتهم على تحديدها، بالإضافة إلى وجود نقص في المحاسبين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية ومعايير المحاسبة المالية الإسلامية.

ومن الدراسات التي هدفت إلى التعرف على أهم متطلبات تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في المصارف الليبية دراسة (الطويل وأبو القاسم، ٢٠١٤) والتي ناقشت المتطلبات والصعوبات التي تواجهها المصارف الليبية في عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية وذلك في ظل تحولها نحو الصيرفة الإسلامية، وبعد صدور القانون رقم (١) لسنة (٢٠١٣)، حيث توصلت إلى أن المصارف التجارية تهتم بتوفير المتطلبات الأساسية لتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، وأن العاملين بالمصارف الليبية لديهم الرغبة التامة في التحول إلى الصيرفة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية إلا أن ضعف الخبرة لدى الكوادر البشرية وقلة الاهتمام بتأهيلها تُقيد عملية التحول والتطبيق، كما أن هناك غياب لدور المؤسسات ذات العلاقة كالمصرف المركزي وسوق الأوراق المالية ونقابة المحاسبين، في دعم تطبيق الممارسات

والمعايير للمحاسبة المالية الإسلامية. وفي دراسة ذات صلة بالتحديات التي تواجه المصارف التجارية في ليبيا نحو تحولها للصيرفة الإسلامية تناول (عبد السلام، ٢٠١٥) التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه تحول مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية للصيرفة الإسلامية، وأوضحت الدراسة مفهوم التحول المصرفي أثر هذه التحديات في عملية التحول وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١. انخفاض مقدرة إدارة المصرفين على إنجاز الأعمال وفقاً للنظام الإسلامي.
٢. صعوبة تعديل نظام المحاسبة ليتوافق مع معايير الصيرفة الإسلامية.
٣. عدم ملائمة النظام القانوني للعمل المصرفي الإسلامي.

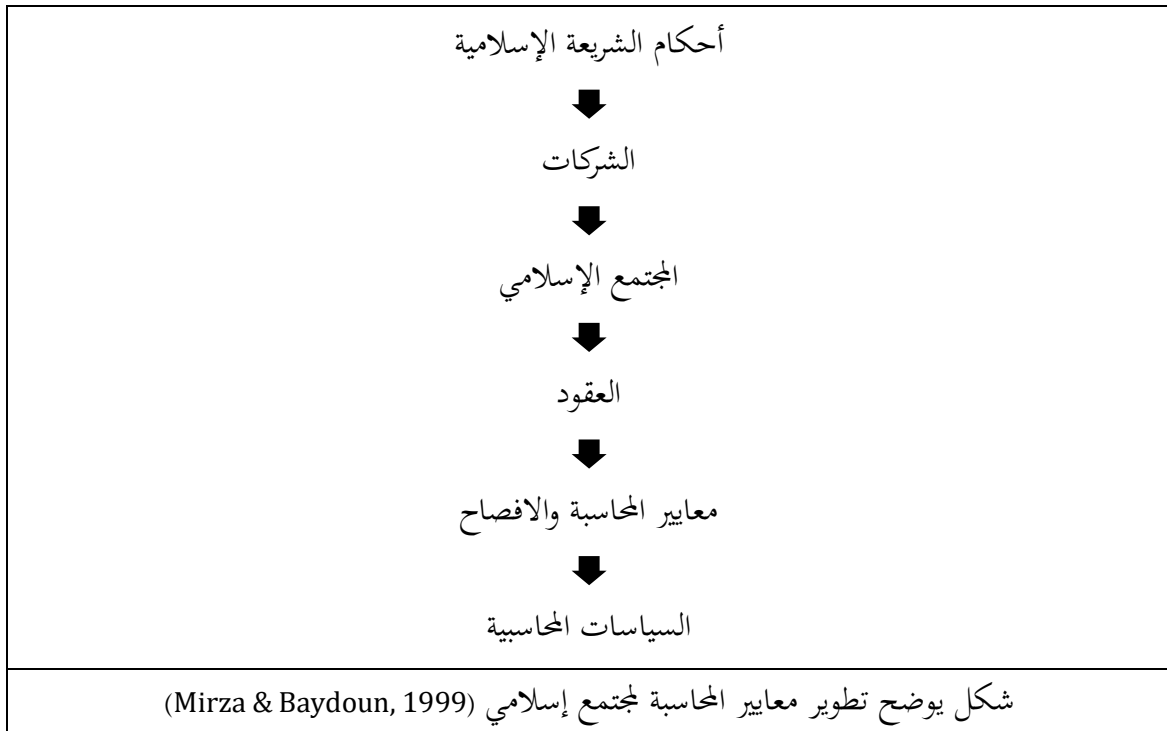
من خلال ما تقدم في استعراض الدراسات السابقة تتضح أهمية معايير المحاسبة المالية الإسلامية لما تشكله من هوية للعمل المصرفي الإسلامي، كما بينت الدراسات السابقة الحاجة إلى وجود مثل هذه المعايير في ظل اختلاف أهداف واحتياجات المصارف الإسلامية عن أهداف واحتياجات المصارف التقليدية. ومن هنا فإن هذه الدراسة جاءت إستكمالاً للدراسات السابقة ومبينةً عليها، وذلك لتوضيح وتبيان مدى تطبيق والتزام قطاع الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية بمعايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI)، والتعرف على التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) في قطاع الصيرفة الإسلامية بالمصارف الليبية.

إن ما يميز هذه الدراسة إنها تُعطي رؤية مستقبلية لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) حيث تأتي بعد فترة من الزمن من إصدار قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٣ والذي منع التعامل بالنظام التقليدي وألزم المصارف التجارية في ليبيا بالتحول نحو الصيرفة الإسلامية، كذلك تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى وعي وإدراك الموظفين في قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا بأهمية معايير المحاسبة الإسلامية وواقع تطبيقها في العمل المصرفي الإسلامي من وجهة نظر الموظفين لما للموظف من دور مهم في تطبيقها والالتزام بها باعتبار إن الكادر البشري من أهم العناصر التي يعتمد عليها العمل في القطاع المصرفي.

الجانب النظري

لا شك أن الإسلام منهج حياة متكامل ومتوازن يجمع بين السياسة والاقتصاد والثقافة والدين وكل جوانب الحياة البشرية، وجاءت تعاليمه بأحكام تنظم المعاملات الاقتصادية والمالية بين الناس، ولعل من أهم هذه الأحكام تحريم التعامل بالربا، قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (القرآن. البقرة: ١). ومن هنا بات من الضروري أن يطور المسلمون نظاماً اقتصادياً ومالياً يلبي احتياجاتهم ويتوافق مع الشريعة الإسلامية، وفقاً لبايدون وميرزا (Baydoun & Mirza, ١٩٩٩) إن هناك حاجة لتطوير مجموعة من معايير المحاسبة

الإسلامية والإفصاح، وإن الحاجة إلى معايير المحاسبة لا تختلف كثيراً عن الحاجة إلى أي نوع آخر من المعايير، سواء كانت معايير للأوزان والمقاييس، أو معايير لأحجام الملابس، حيث يرى كلاهما إلى أن المحاسبة ليست غاية في حد ذاتها إنما هي وسيلة لتحقيق الغاية. وإن الهدف منها هو تسهيل المقارنات، وبالتالي تقليل التكاليف الإقتصادية و الاجتماعية لتقييم البدائل التي يواجهها مستخدمي القرارات في اتخاذ قراراتهم. يوضح الشكل التالي تطور الممارسات المحاسبية الإسلامية في المجتمعات الإسلامية الخالية من التعامل بالفائدة (الرباء).



معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

وضحت (AAOIFI) مفهوم معايير المحاسبة المالية الإسلامية بأنها "الإرشادات والتوجيهات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات وقياس وعرض وإفصاح عن العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ، وإبداء الرأي الفني المحايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية" (حسين شحاتة، ٢٠٠٨). إن معايير محاسبة المصارف الإسلامية تُحقق العديد من الأغراض حيث تعتبر دُستوراً ومرجعاً موضوعياً عند تنفيذ العمليات المحاسبية مما يساهم في توحيد وثبات المعالجات المحاسبية وبالتالي تساعد في إجراء المقارنات بين القوائم المالية للمصارف الإسلامية، كما تساعد المصارف الإسلامية في تحقيق الثقة في

القوائم المالية المنشورة لها على المستوى المحلي والدولي. إن من أهم أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) هو إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك السعي لإستخدامها وتطبيقها من قبل كل الجهات ذات الصلة بالعمل المالي الإسلامي كالمؤسسات المالية الإسلامية ومكاتب المراجعة والمحاسبة وغيرها (<http://aaoifi.com>).

ويرى مشعل (٢٠١٠)، أن المعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لها دور في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية من حيث توحيد المرجعيات ونمطية التطبيقات، وتحديد آثارها على نظم الرقابة والتدقيق في المصارف الإسلامية، ومهمة الفتوى والتشريع، وتشجيع الكفاءة كمحور للمنافسة بين المصارف، ودعم عالمية الصيرفة الإسلامية، وذلك انطلاقاً من فرضية مفادها أن السياق الذي نشأت فيه تلك المعايير سواءً من حيث الجهة المصدرة، أم الهدف المتوخى منها؛ لا يمكن فصله عن دور هام ومؤثر في واقع العمل المصرفي الإسلامي ومستقبله ونظريته ومؤسسات الداعمة والإشرافية.

تعتبر هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) من أبرز المنظمات الداعمة للعمل المالي الإسلامي على المستوى الدولي. والتي يشترك في عضويتها أكثر من ٢٠٠ مؤسسة، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية من أكثر من ٤٥ دولة، حيث قامت (AAOIFI) بإصدار ٢٧ معيار محاسبي، و ٥ معايير للمراجعة وميثاقين للأخلاقيات و ٧ معايير للحوكمة والضبط ودليل إرشادي و ٥٨ معياراً شرعياً إلى غاية سنة ٢٠١٧ (<http://aaoifi.com>).

ت	معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI)
١	أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. Objective of financial accounting for Islamic banks and financial institution.
٢	مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. Concept of financial accounting for IFIs.
٣	العرض والافصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. General presentation and disclosure in the financial statements of IFIs.
٤	المراجحة والمراجحة للأمر بالشراء. Murabaha and Murabaha to the purchase orderer.
٥	التمويل بالمضاربة. Mudaraba financing.

التمويل بالمشاركة.	٦
Musharaka financing.	
الافصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.	٧
Disclosure of bases for profit allocation between owners' equity and investment account holder.	
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها.	٨
Equity of investment account holders and their equivalent.	
السلم والسلم الموازي.	٩
Salam and Parallel Salam.	
الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك.	١٠
Ijarah and Ijarah Muntahia Bittamleek.	
الزكاة	١١
Zakah.	
الاستصناع والاستصناع الموازي.	١٢
Istisna'a and Parallel Istisna'a.	
المخصصات والاحتياطيات	١٣
Provisions and Reserves.	
العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية.	١٤
General Presentation and Disclosure in the Financial Statements of Islamic Insurance Companies.	
الافصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية .	١٥
Disclosure of Bases for Determining and Allocating Surplus or Deficit in Islamic Insurance Companies.	
صناديق الاستثمار	١٦
Investment Funds	
المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية .	١٧
Provisions and Reserves in Islamic Insurance Companies.	
المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية .	١٨
Foreign Currency Transactions and Foreign Operation.	
الاستثمارات	١٩
Investments.	
الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية.	٢٠
Islamic Financial Services Offered by Conventional Financial Institutions.	
الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية.	٢١
Contributions in Islamic Insurance Companies.	
البيع الآجل	٢٢
Deferred Payment Sale.	
الإفصاح عن تحويل الموجودات.	٢٣

Disclosure on Transfer of Assets.	
التقرير عن القطاعات.	٢٤
Segment Reporting.	
توحيد القوائم المالية.	٢٥
Consolidation Financial statements.	
الاستثمار في المؤسسات الزميلة.	٢٦
Investment in Associates.	
الاستثمار في الصكوك، والحِصَص، والأدوات المشابهة.	٢٧
Investment in sukuk, shares and similar instruments.	

جدول يوضح أهم معايير المحاسبة الصادرة عن (AAOIFI) من إعداد الباحث

إن من أهم ما يمكن قوله في هذا الشأن هو أن ممارسة الأنشطة المالية الإسلامية وفق معايير وضوابط شرعية من خلال مؤسسات مالية إسلامية بصفة عامة والمصرفية منها بصفة خاصة يتطلب وجود أفراد لديهم تأهيل وإعداد علمي ومهني يؤدون عملهم على علم وبصيرة، وفهم كامل لمتطلبات العمل المصرفي وفق الشريعة الإسلامية (حياة، ٢٠١٦). وهذا من ضمن أهداف هذه الدراسة التي تسعى إلى التحقق من مدى توفره لدى الموظفين في قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

منهجية الدراسة وتحليل البيانات

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق جمع الجانب النظري المتعلق بمعايير المحاسبة المالية الإسلامية من خلال الكتب والمراجع والدراسات العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة، كما تم تصميم استبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي تكونت من محورين أساسيين، جاء المحور الأول من (٩) فقرات والمحور الثاني بعدد (٧) فقرات، وذلك لغرض جمع البيانات اللازمة للتحليل وتوزيعها على موظفين قطاع الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية (نوافذ وفروع إسلامية) للتعرف عن آرائهم ووجهات نظرهم حول تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا. ولصعوبة الوصول إلى جميع الموظفين بالقطاع المصرفي في ليبيا فقد تم التركيز على فروع المصارف التجارية الواقعة غرب مدينة طرابلس وقد تم توزيع عدد (٧٥) استبانة موزعة على مختلف المستويات الادارية بالقطاع المصرفي وكانت الاستجابة لعدد (٦٢) استبانة اي بنسبة ٨٤% وهي نسبة قابلة للتحليل الإحصائي. كما تضمنت الاستبانة بعض المعلومات الشخصية عن المشاركين تناولت (العمر، سنوات الخبرة في العمل المصرفي، الوظيفة الحالية، التخصص).

النسبة المئوية	التكرار	الوظيفة الحالية
٢١,٠%	١٣	مدير أو نائب مدير
٤,٨%	٣	عضو لجنة
٢٥,٨%	١٦	رئيس قسم
٤٨,٤%	٣٠	موظف
١٠٠%	٦٢	المجموع

جدول توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

وللتأكد من ترابط وموثوقية محاور وفقرات الاستبانة وصدق الاجابات وثباتها تم استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha). كما هو موضح بالجدول التالي:

معامل ألفا كرونباخ	عدد فقرات	المحور
٠,٧٦١	٩	التزام قطاع الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI).
٠,٧٨١	٧	الصعوبات معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) في توحيد وتعزيز الصيرفة الإسلامية في ليبيا.
٠,٧٧١	١٦	معامل الثبات الكلي

جدول معامل الثبات لمحاور الاستبانة (معامل ألفا كرونباخ)

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن قيم معامل الثبات "ألفا" مرتفعة لجميع فقرات المحور الأول حيث بلغت (٠,٧٦١) و (٠,٧٨١) لجميع فقرات المحور الثاني، وإن قيمة معامل ألفا للاستبانة ككل (٠,٧٧١) وهي قيم يستأنس بها الباحث وتعطي مستوى جيد من الموثوقية والثبات للإجابات والبيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة كأداة للدراسة، حيث يعتبر الحد الأدنى المقبول لهذا المعامل (٠,٦) (سيكاران، ٢٠٠٢).

مناقشة وتحليل نتائج اتجاه آراء العينة حول محاور الدراسة

يوضح الجدول التالي المتوسط المرجح لإجابات كل فقرة من الفقرات المحور الأول الذي يتكون من (٩) فقرات بهدف التعرف على (التزام قطاع الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI)).

المتوسط المرجح	الفقرة	ت
٣,٦٠	توجد قوانين وتشريعات تدعم تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	١
٣,٢٦	تحرص الإدارة العليا بالمصرف على تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	٢
٣,١٨	يوجد دليل واضح لتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	٣
٣,٤٢	لدي المعرفة التامة حول هيئة معايير المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).	٤
٣,١٨	لدي معرفة تامة عن معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI).	٥
٣,٥٥	احرص على المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية متوافقة مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	٦
٣,٩٠	يوجد نقص في فهم المبادئ الأساسية التي تُبنى عليها معايير المحاسبة الإسلامية.	٧
٣,٩٨	هناك تباطؤ في تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية من قبل الإدارة العليا بالمصرف.	٨
٣,٩٧	لدى موظفي المصارف الرغبة في التحول الى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	٩
٣,٥٥	المتوسط المرجح الكلي لمحور التزام قطاع الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI).	

جاء المتوسط المرجح للمحور ككل بقيمة (٣,٥٥) وهو ما يدل على الموافقة على وجود التزام من قطاع الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI)، إلا إن هذا الالتزام ليس واضحاً بما فيه الكفاية، فمن خلال تتبع فقرات الجدول السابق نجد ان المتوسط المرجح لكل من الفقرات (٢,٣) هو (٣,٢٦ ، ٣,١٨) على التوالي، وفق مقياس ليكرت الخماسي وهذا يدل على ميول الإجابات الخاصة بهذه الفقرات إلى الحياد، مما يعني عدم وجود الحرص الكافي من الإدارة العليا بالمصرف على تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية وغياب دليل واضح لتطبيقها، حيث أن معظم قيادات الإدارة العليا في قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا هي قيادات وكفاءات قادمة من النظام المصرفي التقليدي وهذا ما تؤكد دراسة (الصقع والتائب، ٢٠١٤) من عدم توفر القيادات المؤمنة بفكرة الصيرفة الإسلامية، مما أدى الى تباطؤ في تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية من قبل الإدارة العليا بالمصرف وهذا ما أشار إليه متوسط المرجح للفقرة (٨) (٣,٩٨) مما يدل على الموافقة والتأكيد على وجود هذا التباطؤ. وأكدت الفقرة (٩) الموافقة على أن موظفي المصارف لديهم الرغبة في التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية حيث جاء المتوسط المرجح لها (٣,٩٧)، أما الفقرة رقم (٥) فقد كانت قيمة المتوسط المرجح (٣,١٨) مما يدل على الحياد فيما يتعلق بالمعرفة التامة للموظفين حول معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) وأكد هذا الحياد وجود الفقرة (٧) حيث المتوسط المرجح لها (٣,٩٠) تشير بوضوح إلى موافقة آراء العينة حول نقص في فهم المبادئ الأساسية التي تُبنى عليها معايير المحاسبة

الإسلامية ويرجع ذلك حسب رأي الباحث إلى حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في ليبيا وعدم وجود مواد دراسية تتناولها خلال مراحل التعليم الجامعي أما باقي الفقرات (١،٤،٦) فقد كان المتوسط المرجح لها تتراوح ما بين (٣،٤٢ و ٣،٩٨) وهذا يدل على اتجاه آراء العينة نحو الموافقة فيما يخص هذه الفقرات. أما فيما يتعلق بالمحور الثاني الذي يتكون من ٧ فقرات والتي تهدف جميعها إلى تحديد آراء وإتجاهات العينة حول المعوقات والصعوبات التي تواجه معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) في توحيد وتعزيز الصيرفة الإسلامية في ليبيا فقد ظهرت قيم المتوسط المرجح لكل فقرة حسب الجدول التالي:

ت	الفقرة	المتوسط المرجح
١	عدم جاهزية المصارف في ليبيا للتحويل نحو الصيرفة الإسلامية.	٣,٧٧
٢	عدم توافق هيئات الرقابة الشرعية بالمصرف المركزي مع معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI).	٣,٦٥
٣	نقص الموظفين المؤهلين شرعياً والملمين بالنواحي المحاسبية للتعامل مع هذه المعايير.	٤,٣٤
٤	نقص في القيادات المصرفية ذات الكفاءة و الفاعلية في مجال العمل المصرفي الإسلامي.	٤,٢٩
٥	صعوبة التعامل مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI).	٣,٢٣
٦	حداثة وعدم الزامية معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) يؤثر على تطبيقها في ليبيا.	٣,٧٣
٧	عدم جدية في تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية من قبل الجهات المسؤولة في الدولة.	٤,٢٧
	الصعوبات التي تواجه معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) في توحيد وتعزيز الصيرفة الإسلامية في ليبيا.	٣,٨٩

إن المتوسط المرجح للمحور الثاني ككل (٣,٨٩) والذي يدل على الموافقة مما يؤكد على وجود معوقات وصعوبات تواجه تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) في قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا. فمن خلال إلقاء نظرة على الجدول السابق يتبين لنا أن الفقرات (١،٢) جاء المتوسط المرجح وفق مقياس ليكرت الخماسي لكل منها (٣,٦٥، ٣,٧٧) على التوالي، مما يدل على موافقة اتجاه

آراء العينة لمضمون هذه الفقرات المتعلقة بعدم جاهزية المصارف في ليبيا للتحويل نحو الصيرفة الإسلامية وعدم توافق هيئات الرقابة الشرعية بالمصرف المركزي مع معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI). ويرى الباحث أن هذا الاتجاه نحو الموافقة إنما هو دليل آخر على صعوبة تعديل وتحويل نظام المحاسبة التقليدي ليتوافق مع معايير الصيرفة الإسلامية وهذا ما أكده (عبد السلام، ٢٠١٥) في دراسته التي سبق ذكرها، وفيما يخص باقي الفقرات (٣،٤،٧) والتي كان المتوسط المرجح لكل منهم على التوالي (٤،٣٤، ٤،٢٩، ٤،٢٧، ٤) وهذا يعطي دلالة على الموافقة بشدة لما ورد في كل منها، فقد جاءت تأكيداً لنتائج دراسة (التواتي وقفة، ٢٠١٥) والتي ذكر فيها "لا يتحصل المراقب الشرعي على التعليم والتأهيل العلمي والعملية الكافي، الأمر الذي يؤثر على قيامه بعمله بشكل سلبي".

حيث تؤكد الفقرة (٤) على الموافقة بشدة على أن نقص القيادات المصرفية ذات الكفاءة والفاعلية في مجال العمل المصرفي الإسلامي يبدو واضحاً وله أثر قوي في عدم الجدية في تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية والذي جاء أيضاً بالموافقة بشدة في الفقرة (٧). أما الفقرة (٥) فقد كان المتوسط المرجح لها (٣،٢٣) مما يدل على حياد آراء العينة حول صعوبة التعامل مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) مما يوحي بأن لدى الموظفين القدرة على التعامل مع هذه المعايير إذا ما توفر لهم التدريب اللازم والمناسب.

ويمكن استخلاص أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية

١- إن موظفي قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا لديهم الرغبة في التحويل نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI).

٢- نقص الموظفين المؤهلين شرعياً والملمين بالنواحي المحاسبية للتعامل مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI)، كما أن هناك قصوراً في فهم المبادئ الأساسية التي بُنيت عليها هذه المعايير.

٣- بالرغم من وجود بعض المنشورات والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بخصوص الطلب من المصارف التجارية بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، إلا إن الالتزام بهذه المنشورات والتعليمات غير واضح حيث القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ بشأن المصارف والمعدل بقانون ٤٦ لسنة ٢٠١٢ لم يشير إلى هذه المعايير .

٤- نقص القيادات المصرفية ذات الكفاءة والفاعلية في العمل المصرفي الإسلامي، الأمر الذي ترتب عليه البطء وعدم الجدية في تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) من قبل الإدارات العليا للمصارف.

التوصيات

١- إعادة النظر في برامج تدريب وتأهيل الموظفين في قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا بجميع مستوياتهم الادارية (العليا- الوسطى- الدنيا)، وكذلك الاهتمام بتدريس المواد العلمية الخاصة بالصيرفة الإسلامية ضمن مفردات المناهج في كليات الاقتصاد والمحاسبة بالجامعات الليبية للحصول على كوادار بشرية مؤهلة لممارسة وتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI).

٢- إعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تنظم قطاع المصارف الليبية بصفة عامة وقطاع الصيرفة الإسلامية وذلك بما يضمن إيجاد وتوفير قواعد قانونية وتشريعية تُنظم عمل الصيرفة الإسلامية وتُوحّد ممارستها وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحة.

٣- مواصلة الأبحاث والدراسات العلمية في مجال العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، حيث تحتوي البيئة الليبية على الكثير من المتغيرات المؤثرة في هذا المجال وذلك للوصول إلى الممارسات السليمة للصيرفة الإسلامية وإيجاد المعالجات المناسبة لل صعوبات والعراقيل التي تواجه تطبيقها.

المراجع

- أبو زيد، مصطفى. ٢٠١٨. استراتيجية المصارف الإسلامية وأثرها على تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا: مصرف الجمهورية نموذجاً. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة ملايا، ماليزيا.
- إجباره، زينب حسن، وإجباره، عبد المنعم حسن. ٢٠١٦. دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة البحوث الأكاديمية. العدد ٥.
- أعمار، سمية. ٢٠١٧. مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المراجعة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم (٢) في المصارف التجارية الليبية (دراسة تطبيقية). مجلة الأستاذ، جامعة طرابلس، العدد ١٢.
- التواتي، أحمد بلقاسم، وفقة، طلال عمر. ٢٠١٤. تقييم أداء المراقب الشرعي بالمصارف التجارية التي تطبق نظام الصيرفة الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد ٦.
- الزعي، علي، والقاضي، فارس، والعريان، ليث. ٢٠١٣. نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية. المؤتمر العلمي الثاني لكلية إدارة الأعمال في جامعة عجلون الوطنية.
- الصافي، فرحات. ٢٠٠٧. إطار مقترح للتوفيق بين معايير المحاسبة السائدة ومعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

- الصقع، محمد سالم، والتائب، عادل عبد السلام. ٢٠١٤. معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف. مجلة الجامعة الأسمرية. العدد ٢٨.
- الطراد، إسماعيل إبراهيم، والحوطي، سالم رحومة. ٢٠١٠. التشريعات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي - دراسة مقارنة بين الأردن وليبيا. المؤتمر الدولي الثاني حول الخدمات المالية الإسلامية. المركز العالي للمهن المالية والإدارية. أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس. ليبيا.
- الطويل، مختار الهادي، وأبو القاسم، عبد الفتاح علي. ٢٠١٤. المتطلبات والصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ظل القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٣. مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة، العدد ٦.
- حياة، مسفاف. ٢٠١٦. أثر توافق معايير المحاسبة الإسلامية مع المرجعية المحاسبية الدولية في دعم الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في البنوك الإسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
- سعيد، وسيم محمد. ٢٠١٥. أثر تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في إتخاذ القرارات الاستثمارية (دراسة ميدانية). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
- سيكاران، أوما. ٢٠٠٢. طرق البحث في الإدارة مدخل بناء المهارات البحثية. ترجمة إسماعيل علي بسيوي، عبد الله بن سليمان العزاز. جامعة الملك سعود.
- شحاتة، حسين حسين. ٢٠٠٨. طبيعة وأسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامية. دورة أساسيات العمل المصرفي الإسلامي.
- عبد العال، محمود. ٢٠١٣. المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الاسلامي. ط١. دبي: دار القلم للنشر والتوزيع.
- عبد السلام، خديجة سالم. ٢٠١٥. التحديات التي تواجه تحول مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية للصيرفة الإسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم التمويل والمصارف، جامعة طرابلس. ليبيا.
- مشعل، عبد الباري. ٢٠١٠. دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية. مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني. طرابلس، ليبيا.

REFERENCES

- Abd al-Al, Mahmud. 2013. *Al-Mu'alajah Al-Muhasabiyah Li Adawat Al-Tamwil Al-Islamiyy*. Ed.1. Dubai, Dar al-Qalam Li al-Nashr Wa al-Tawzi'.
- Abd al-Salam, Khadijah Salim. 2015. *Al-Tahaddiyat Allati Tuwajih Tahawwul Masrafi Al-Jumhuriyah Wa Al-Tijarah Wa Al-Tanmiyah Li al-Sayrafat Al-Islamiyyah*. Risalat

- Majistir Ghayr Manshurah. Kuliah Al-Iqtisad Wa al-Ulum Al-Siyasiyyah, Qism al-Tamwil Wa al-Masarif. Jami'ah Tripoli. Libya.
- Abu Zayd, Mustafa. 2018. *Istratijiyyat Al-Masarif Al-Islamiyyah Wa Atharuha Ala Tamwil Al-Mashru 'at Al-Saghirah Fi Libya: Masraf Al-Jumhuriyah Namudhajan*. Risalat Dukturah Ghayr Manshurah. Jami'ah Malaya. Malaysia.
- A'mar. Sumayyah. 2017. *Mada Tawafuq Al-Mu'alajah Al-Muhasabiyyah Li Nashat Al-Murabahah Al-Islamiyyah Ma'a Mi'yar Al-Muhasabah Raqam (2) Fi Al-Masarif Al-Tijariyyah Al-Libiyyah (Dirasah Tatbiqiyyah)*. Majallat Al-Ustadh. Jami'ah Tripoli. No. 12.
- Hayat, Misfaf. 2016. *Athar Tawafuq Ma'ayir Al-Muhasabah Al-Islamiyyah Ma'a Al-Marji'iyah Al-Muhasabiyyah Al-Dawliyyah Fi Da'm Al-Ifsah Al-Muhasabi Li al-Qawa'im Al-Maliyyah Fi Al-Bunuk Al-Islamiyyah*. Risalat Majistir Ghayr Manshurah. Ma'had Al-Ulum Al-Iqtisadiyyah Wa Al-Tijariyyah. Qism Ulum Al-Tasyir.
- Ijbaruh, Zaynab Hasan. & Ijbaruh, Abd al-Mun'im Hasan. 2010. *Dawr Al-Masarif Al-Islamiyyah Fi Da'm Al-Mashari' Al-Saghirah Wa al-Mutawassitah Fi Libya*. Majallat Al-Buhuth Al-Akadimiyyah. No. 5.
- Mohammed, A. M. 2018. *Determinants of Implementation of Accounting Standards for Islamic Financial Institutions in Iraq: A Conceptual Framework*. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 22, 1-6.
- Mirza, M., & Nabil Baydoun. 1999. *Accounting Policy Choice In An Interest-Free Environment*. The Islamic Perspective International Conference III in Jakarta, Indonesia, 15-18.
- Mish'al, Abd al-Bari. 2010. *Dawr Al-Ma'ayir Al-Shar'iyyah Wa Al-Muhasabiyyah Fi Tawjih Wa Tanzim Al-Masrafiyyah Al-Islamiyyah*. Mu'tamar al-Khidmat Al-Maliyyah Al-Islamiyyah Al-Thani. Tripoli. Libya.
- Sa'id, Wasim Muhammad. 2015. *Athar Tatbiq Ma'ayir Al-Muhasabah Al-Islamiyyah Li al-Mu'assasat Al-Maliyyah Al-Islamiyyah Fi ittikhadh Al-Qararat Al-Istithamariyyah (Dirasah Maydaniyyah)*. Risalat Majistir Ghayr Manshurah. Kulliyah Al-Iqtisad. Jami'ah Halab.
- Al-Safi, Farhat. 2007. *Itar Muqtarah Li al-Tawfiq Bayna Ma'ayir Al-Muhasabah Al-Sa'idah Wa Ma'ayir Al-Muhasabah Al-Sadirah An Hay'at Al-Muhasabah Wa Al-Muraja'ah Al-Maliyyah Li al-Mu'assasat Al-Maliyyah Al-Islamiyyah*. Risalat Dukturah Ghayr Manshurah. Jami'at Al-Azhar.
- Al-Saq'a', Muhammad Salim & al-Ta'ib, Adil Abd al-Salam. 2014. *Mu'awwiqat Tatbiq Al-Sayrafah Al-Islamiyyah Fi Al-Masarif Al-Tijariyyah Al-Libiyyah Min Wjihah Nazar Muwazzafi Al-Masarif*. Majallat Al-Jami'ah Al-Asmariyyah. No 28.
- Sarea, A. M., & Hanefah, M. M. 2013. *The Need Of Accounting Standards For Islamic Financial Institutions*. International Management Review, 9(2), 50-59.
- Shahatah, Husayn Husayn. 2013. *Tabi'ah Wa Usus Wa Ma'ayir Al-Muhasabat Al-Islamiyyah*. Dawrah Asasiyyat Al-Amal Al-Masrafiyy Al-Islamiyy.
- Sikaran, Oma. 2002. *Turuq Al-Bahthu Fi Al-Idarah Madkhal Bina' Al-Maharat Al-Bahthiyyah*. Tarjumah Isma'il Ali Basyuniyy, Abdullah bin Sulayman Al-Azzaz. Jami'at Al-Malik Sa'ud.
- Al-Tarad, Isma'il Ibrahim & Al-Huti, Salim Rahumah. 2010. *Al-Tashri'at Wa Al-Ijra'at Allati Tunazzim Al-Alaqah Bayna Al-Masarif Al-Islamiyyah Wa Al-Masraf Al-Markazi - Dirasah Muqaranah Bayna Al-Urdun Wa Libya*. Al-Mu'tamar Al-Dawli Al-Thani Hawla al-Khidmat Al-Maliyyah Al-Islamiyyah. Al-Markaz Al-Ali Li al-Mihan al-Maliyyah Wa al-Idariyyah. Akadimiyyat Al-Dirasat Al-Ulya. Tripoli. Libya.
- Al-Tawati, Ahmad Balqasim. & Waqfah Tallal Umar. 2014. *Taqyim Ada' Al-Masarif Al-Tijariyyah Allati Tutabbiq Nizam Al-Sayrafah Al-Islamiyyah*. Majallat Al-Ulum Al-Iqtisadiyyah. Kulliyah Al-Iqtisad Wa Al-Tijarah, Al-Jami'ah Al-Asmariyyah Al-Islamiyyah. No. 6.

- Al-Tawil, Mukhtar Al-Hadi & Abu al-Qasim, Abd al-Fattah Ali. 2014. *Al-Mutatallabat Wa Al-Su'ubat Allati Tuwajih Al-Masarif Al-Libiyah Fi Amaliyah Tatbiq Ma'ayir Al-Muhasabah Al-Maliyah Al-Islamiyyah Fi Zill al-Qanun Raqam (1) Li Sanah 2013*. Majallat Al-Iqtisad Wa Al-Tijarah. Jami'at Al-Zaytunah. No. 6.
- Al-Za'bi, Ali & Al-Qadi, Faris & Al-Aryan, Layth. 2013. *Nahwa Tatbiq Ma'ayir Al-Muhasabah Al-Maliyyah Al-Islamiyyah Fi Al-Bunuk Al-Islamiyyah Al-Urduniyyah*. Al-Mu'tamar Al-Ilmi Al-Thani Li Kulliyah Idarat Al-A'mal Fi Jami'at Ajlun Al-Wataniyyah.

Internet

- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). <http://aaoifi.com>.
- BTI. 2012. Libya Country Report. Retrieved from <http://www.bti-project.org>.
- CBL, Central Bank of Libya. 2006. Annual report. Retrieved from <http://www.cbl.gov.ly>.
- Ferkash, Amro. 2014. Al-Sayrafah Al-Islamiyyah Fi Libya Bayna Al-Waqi' Wa Al-Tahaddiyat. Bawabat Alwassat. <http://alwasat.ly/news/opinions/4943?author=1> (Accessed on 18/6/2018).

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.